الإفراد والجمع في القراءات القرآنية في تفسير الجواهر الحسان للثعالبيّ (٨٧٥هـ) دراسة صرفيّة

عبد الجبار أحمد محمد الداوودي[١]، إبراهيم عبود ياسين السامرائي[٢]

[٢،١] قسم اللغة العربية، فاكلتي التربية، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة صرفية لقضية التبادل بين صيغة الإفراد والجمع في تفسير الجواهر الحسان للثعالبيّ (ت ٨٧٥هـ)؛ للوقوف على الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة التي هي من سنن العرب في الكلام، ولم يقتصر هذا الأمر على التبادل بين الإفراد والجمع فحسب، بل تعدّى ذلك ليشمل التبادل بين التثنية والجمع من جهة، وبين أنواع الجموع نفسها من جهة أخرى، كالتبادل بين جمع القلّة والكثرة من جموع التكسير، أو التبادل بين جمع الكثرة وصيغ منتهى الجموع والعكس، أو التبادل بين اسم الجمع والإفراد، أو التبادل بين اسم الجنس الجمعيّ وجمع الجمع. وقد تمثّلت كلّ هذه الأنواع من صور التبادل في القرآن الكريم وقراءاته، إذ كان يرجع بعضها ـ أحياناً ـ إلى الرسم القرآني الذي يجعل بعض الكلمات تقرا بالوجهين: الإفراد والجمع، أو المطابقة اللفظية بين الكلمات الواردة في الآيات القرآنية الكريمة. وقد تمخّض عن البحث عدّة نتائج منها: إنّ اسم الجنس المضاف يدلّ على الكثرة، وهذا ما يغني عن جمعه، إنّ بعض حالات الإفراد قد يُخرَّجُ على إرادة حذف مضاف، إنّ لحوق التاء في أبنية منتهى الجموع يأتي لتأكيد معنى الجمع، إنّ الجموع قد يُحمَل بعضُها على بعض لغرض دلالي، أكّد البحث على أنّ ثمّة فرقاً بين اسم الجمع وجمع التكسير، وهو أنّ اسم الجمع مفرد من حيث اللفظ وجمع من حيث المعنى، أمّا جمع التكسير فهو جمع من حيث اللفظ فقط.

الكلمات الدالة: اسم الجمع، الإفراد، جمع القلّة، جمع الكثرة، الجمع

١. المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فإنّه لم يحظ كتاب بالعناية والاهتمام من لدن العلماء مثل ما حظي به القرآن الكريم، من وقت نزوله وإلى يومنا هذا، وما نشأت الدراسات العربية بفروعها المختلفة إلّا لخدمته، والوقوف على أسراره وبلاغة أسلوبه، لذلك كان محطّ أنظارهم، ومدار استشهادهم في دراساتهم اللغويّة. وقد كان لعلماء التفسير جهود مباركة في الدراسات اللغويّة القرآنيّة، أسوة بأقرانهم من علماء العربيّة، إذ ضمّنوا تفاسيرهم مباحث لغويّة شتّى؛ للوصول إلى فهم الآيات القرآنية، والوقوف على معانيها ودلالاتها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على قضية من القضايا الصرفيّة في ضوء القراءات القرآنية الواردة في تفسير الجواهر الحسان للثعالبيّ (ت٨٧٥هـ)، وهي قضية التبادل بين صيغتي الإفراد والجمع. والمنهج الذي سار عليه الباحثان هو المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، القائم على رصد الظاهرة ثم عرضها وتحليلها.

١.١ نبذة عن القراءات وأنواعها:

١. تعريف القراءات لغة واصطلاحاً:

القراءات في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ فلان، يقال: قرأت الكتاب قِراءة وقُرآناً، بالضّم، وقرأ الشيء قُرآناً بالضّم أيضاً: جَمَعَه وضَمَّه، ومنه سُمّي القرآن (قُرآناً)؛ لأنّه يجمع السُّوَر ويضمّها، قال تعالى: {إنّ علينا جمعه وقرآنه} [القيامة: ١٧]، أي: قراءته (الجوهري،١٩٨٧م، ٦٥/١). وأمّا اصطلاحاً فقد ذكر العلماء لها عدّة تعريفات، فهي عند الزركشي: (اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيّتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما) (الزركشي، ١٩٧٥م، ١/ ٣١٨)، وعرّفها الجزريّ بأنّها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوّاً لناقله" (ابن الجزري، ١٩٩٩م، ١٩).

ولم يبتعد البنا الدمياطي عن هذين التعريفين كثيراً إذ قال: "علم يُعلَم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع" (الدمياطي،

مجلة جامعة كويه للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٢ (٢٠٢١)
أُستلم البحث في ٥ تشرين الأول ٢٠٢١؛ قُبل في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٢٧ كانون الاول ٢٠٢١
البريد الإلكتروني للمؤلف: abduljabar.ahmad@koyauniversity.org
حقوق الطبع والنشر © ٢٠٢١ عبد الجبار أحمد محمد الداوودي، إبراهيم عبود ياسين السامرائي. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 40

Original Article |DOI : https://doi.org/10.14500/kujhss.v4n2y2021.pp171-181

٢٠٠٦، ٦). أمّا المحدثون فقد وضعوا للقراءة حدّاً، منهم محمد سمير اللبدي إذ عرّفها بأنّها: "تلك الوجوه اللغويّة والصوتيّة التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد" (اللبدي،١٩٧٨، ٣٠٩).

وعرّفها د. السيّد رزق الطويل بأنّها: "وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتيّة، أو التصريفيّة، أو النحويّة، واختلاف القراءات عل هذا النحو اختلاف تنوُّع وتغايُر، لا اختلاف تضادّ وتناقض؛ لأنّ التناقض والتضادّ يُنزَّه عنهما الكتاب العزيز" (الطويل،١٩٨٥، ٢٧). ولعلّ هذا التعريف من أبرز وأفضل التعريفات التي قيلت في القراءة، والتي يمكن أن نخلص منها إلى أنّ علم القراءات: علم يُعلَم به كيفيّة أداء اختلاف ألفاظ الوحي في القرآن الكريم، والنطق بها كما نطق بها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، مع عزو كلّ حرف عن ناقله.

٢. أنواع القراءات:

يقسّم العلماء القراءات القرآنية على ثلاثة أنواع: متواترة، وآحاد، وشاذة (عبد الله، ٢٠٠٣م ٦٣) وجعلوا المتواتر: القراءات السبع والآحاد الثلاث المتمّمة للعشر، ثمّ ما يكون من قراءات الصحابة رضي الله عنهم، وما بقي فهو شاذّ. فالقراءة المتواترة هي: كلّ قراءة نقلها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهى السند الذي ثبتت به القراءة عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم (السيوطي، ١٩٧٤م، ١/ ١٠٢). وقيل القراءات العشر متواترة، وقيل إنّ المعتمَد في ذلك الضابط سواء أكانت القراءة من القراءات السبع أو العشر أو غيرها، فلا يغترّ بكلّ قراءة تُعزى إلى أحد السبعة ويطلق عليها لفظ الصّحة وأنّها نزلت هذا إلّا إذا دخلت في ذلك الضابط (عبد الله،٢٠٠٣، ٦٣)، أي: اشتملت على أركان القراءة الصحيحة وهي: أن تكون موافقة للعربيّة ولو بوجه، أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، أن يصحّ سندها عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم.

وقراءة الآحاد هي: كلّ قراءة صحّ سندها ونُسِبت إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أو إلى آحاد الصحابة رضي الله عنهم، ولم تشتهر بين الأئمّة (السيوطي،١٩٧٤،١/ ١٠٢).

والقراءة الشاذّة هي: كلّ قراءة لم يتواتر سندها، سواء رويت بإسناد ضعيف أو إسناد صحيح منقطع (السيوطي، ١٩٧٤،١٠٢). وبناءً على ما تقدّم يمكن القول: بأنّ القراءات السبع هي من نوع القراءات المتواترة، التي يُقرأ بها في الصلاة، وهو المشهور والمختار في القراءات الثلاث المكمّلة للعشر، وقراءات القرّاء الأربعة الزائدة على العشر، وغيرها من القراءات التي لم تُنسَب إلى أحد من القراء العشرة هي من نوع القراءات الشاذّة (الدمياطي، ٢٠٠٦، ٧).

وقد كانت القراءات القرآنية مصدراً مهماً من مصادر الدراسات اللغويّة بمستوياتها الأربع: الصوتيّة والصّرفيّة والنحويّة والدلاليّة، إذ كانت موئل علماء العربية وغيرهم من علماء التفسير، الذين أولوا القراءات عناية فائقة، إذ كانوا يستعينون بها في تفسير معاني الآيات الكريمة وبيان دلالات ألفاظها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على جهود عالم من علماء التفسير في جانب من الجوانب اللغويّة، ألا وهو قضيّة التبادل الصرفي بين صيغتي الإفراد والجمع في ضوء القراءات القرآنية المتواترة المنسوبة إلى القرّاء السبعة المشهورين.

٢.١ مفهوم الإفراد والجمع في القراءات القرآنية:

والمراد بالإفراد والجمع في باب القراءات: أن يقرأ قارئ من القرّاء أو أكثر بالإفراد، ويقرأ الباقون بالجمع. ويُعدُّ هذا الاختلاف سبباً رئيساً لظاهرة التبادل بين المفرد والجمع في العربيّة، إذ من سنن العرب في كلامها: التعبير عن المفرد بالجمع أو العكس (السيوطي، د.ت، ٣٣٣/١)، فالجمع يدلّ على الكثرة والتّنوّع، وقد يدلّ المفرد المضاف على الجمع، بل قد يكون المفرد ـ في بعض أنواعه أدلّ من الجمع على الكثرة، كما في قوله تعالى: {لا تَدعوا اليومَ ثُبُوراً واحداً وادعوا ثُبوراً كثيراً}، الفرقان: ١٤، فاسم الجنس المضاف يفيد العموم، ووقوعه على الكثرة أصل فيه (ينظر: الشيرازي، ١٩٩٣م،١/ ٤٤٨، والسمين الحلبي، (د.ت)، ٤/ ٣٥٣)، في حين الأصل في جمع المؤنث السالم أن يكون لأقل العدد. قال سيبويه في جمع ما كان مفرده على (فَعْلة): (فإنّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء وفتحتَ العين، وذلك قولك: قَصْعَة وقَصَعات، وصَحفةٌ وصَحَفات (سيبويه، ١٩٨٨م، ٥٧٨/٣)، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش عند حديثه عن جمعي السلامة: (المذكّر) و (المؤنّث)، واستدلّ على ذلك بدليلين:

١. إنّهما يُصغّران على لفظها، كقولنا: شُجَيْرات، وعُوَيلِمون، في تصغير شَجَرات، وعالِمون، ولا حاجة لردّه إلى المفرد قبل تصغيره؛ لأنّه يدلّ على أقل العدد.

٢. إنّ العرب تفسّر بها العدد القليل، كقولهم: ثلاثةُ بنين، وثلاث ثَمَرات (ابن يعيش، د.ت، ٥/ ١٠)، فيكون استعمال المفرد مضافاً إلى ما بعده أبين للكثرة من جمع المؤنّث السالم.

٢. بين فُعَالَى (صيغة منتهى الجموع) وجمع التكسير (فَعْلَى):

ـ في قوله تعالى: {وإنْ يأتُوكُمْ أُسارى تُفادوهُم} (البقرة: ٨٥).

قال الثعالبيّ: "وقرأ حمزة: (أسرى تُفدُوهُم)، و (أُسَارَى) جمع أسير، مأخوذ من الأسر، وهو الشّدّ، ثمّ كَثُرَ استعمالُه حتّى لزم، وإن لم يكن ثَمّ ربطٌ ولا شدّ" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٢٧٥/١).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء في صيغة الجمع، بين (فُعَالَى) من صيغ منتهى الجموع، و (فَعْلَى) من صيغ جموع الكثرة. فحجّة من قرأ: (أَسْرى)، بفتح الهمزة وسكون السين على وزن (فَعْلَى)، على أنّه جمع (أسير)، مثل: (جريح، وقتيل) بمعنى مأسور ومجروح ومقتول (انفرد بها من القرّاء السبعة حمزة) (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ١٦٤، والأزهريّ، ١٩٩١م، ١/ ١٦٣). فلمّا كان (جريح، وقتيل) يُجمعان على (فَعْلَى)، ولا يجمعان على (فُعَالَى) فُعِل بـ (أسير) ذلك فهو أصله (النحّاس، ٢٠٠٤م، ١/ ٦٦، والقيسيّ، ١٩٨٧م، ٢٥١/١).

وقد ذكر الصّرفيون من علماء العربيّة أنّ (فَعْلَى) جمع يطّرد في وصف على وزن (فَعيل)، دالّ على هلاك أو توجّع أو تشتُّت (ابن عقيل، د.ت، ١٠١/٤، والأنصاري، د.ت، ٣١٣/٤)، مثل: قتيل وقَتلَى، وجريح وجَرحَى، وحملوا عليه ما أشبهه في المعنى من فعيل لا بمعنى مفعول، كمريض ومَرضَى (ابن عقيل، د.ت، ١٠١/٤، وابن مالك، د.ت، ٤/ ١٨٥٣)، قال سيبويه: "وقال الخليل: إنّما قالوا: مَرضَى وهَلكَى ومَوْتَى وجَرْبَى، وأشباه ذلك؛ لأنّ ذلك أمر يُبْتَلَون به، وأُدخِلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٤٨/٣).

وحجّة من قرأ: (أُسَارَى) بضمّ الهمزة، وفتح السين، وإثبات ألف بعدها على وزن (فُعَالَى) (قرأ بها جمهور السبعة سوى ابن عامر (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ١٦٤، والأزهريّ، ١٩٩١م،١ /١٦٣)، أنّه جمع أسير، حيث إنّه شبّهه بـ (كُسالَى)، وذلك أنّ الأسير لمّا كان محبوساً عن كثير من تصرُّفه، صار كالكسلان، الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرّفه، فلمّا اشتبها في هذا المعنى حُمِلا في الجمع على بناء واحد وهو (فُعَالَى)، فجمع (كسلان) على (كسلى) وهو باب أسير، وجُمع (أسير) على (أسارى)، وهو باب (كَسلان)، فكلّ واحد محمول على الآخر (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢٥١/١، والشيرازي،١٩٩٣م، ٢٨٨/١).

ويتضح ممّا سبق أنّ جمع (أُسارَى) على (فُعَالَى)، جاء قياساً على (كُسَالَى)، إلّا أنّ بعض العلماء عدّ مثل هذا القياس تكلّفاً، ولهذا فإنّ قراءة (أُسَارَى) لم تَنَلْ قبولاً عند أكثر العلماء، قال أبو حاتم: ولا يجوز أُسَارَى (النحّاس، ٢٠٠٥م، ٦٦/١). وذهب الزجّاج إلى أنّ (فَعالَى) هو الأصل و (فُعَالَى) داخلة عليها (الزجّاج، ٢٠٠٤م، ١٦٦/١). وقال السمين الحلبيّ: (وإنما ضَمُّوا الهمزةَ من أُسارى وكان أصلُها الفتح كنَديم ونَدامى، كما ضُمَّتِ الكافُ والسينُ من كُسَالى وسُكارى، وكان الأصلُ فيها الفتحَ نحو: عَطْشَان وعَطَاشى) (الحلبي، د.ت،٤٨١/١).

في حين نسب أبو حيّان قراءة: (أُسارى) إلى الشذوذ (الأندلسيّ،٢٠٠١م، ٥١٤/٤)، وذهب قسم آخر من العلماء إلى أنّ (أُسَارَى) جمع (أسرى) وليس جمع (أسير)، وعلى هذا القول يكون (أُسَارَى) جمع جمع (الزجّاج، ٢٠٠٤م، ١٦٦/١، وابن خالويه، ١٤٠١هـ، ١٧٣).

وذكر صاحب الصحاح أنّه يقال: "أَسَرْتُ الرّجُل أَسْراً وإِساراً، فهو أسير ومأسورٌ، والجمع أسرى وأُسارى" (الجوهريّ، ١٩٨٧، مادة (أسر)، ٥٧٨/٢). وقال الراغب في مفرداته: (الأَسْر: الشدّ بالقيد، من قولهم: أسرت القتب، وسمّي الأسير بذلك، ثم قيل لكلّ مأخوذٍ ومقيّد وإن لم يكن مشدوداً ذلك وقيل في جمعه: أَسَارَى وأُسَارَى وأَسْرَى) (الأصفهاني، ١٤١٢م، ٧٦). وقال السمين الحلبيّ: "...والأسير مشتق من الإسار وهو القيد الذي يُرْبط به المَحْمَلُ، فسُمِّي الأسير أسيراً لشدة وَثاقه، ثم اتُّسِعَ فيه فَسُمِّي كلُّ مأخوذٍ بالقَهْر أَسيراً وإن لم يُرْبَط" (الحلبيّ، د.ت، ٤٨٢/١).

وقد تباينت مواقف العلماء من القراءتين، فمنهم من فرّق بينهما من حيث المعنى، وسبب هذا التفريق ـ كما يبدو لي ـ هو ألف المدّ الزائدة في بناء الجمع (أُسارَى)، إذ إنّها تدلّ على شدّة الأسر أكثر من بناء الجمع (أسرى)، وهذا ما أشار إليه القدماء من علماء اللغة، قال أبو عمرو بن العلاء: الأسرى: هم من كانوا في أيدي القوم، ولم يُشَدُّوا، كقوله تعالى: {يا أيّها النبيّ قلْ لِمَن في أيديكم من الأسرى} (الأنفال: ٧٠)، أي: أنّ مَن أُسِروا عند القتال هم الأسرى، أمّا الأسارى: فهُمْ من كانوا في أيديهم ولكنّهم شُدّوا الوثاق) (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٣١١/٢، والأندلسيّ، ٢٠٠١م، ٥١٤/٤)؛ ولهذا قيل: إنّ الأُسارى هم من أُخِذوا قهراً أو غلبةً (ابن خالويه،١٤٠١هـ، ١٧٣، وأبو زرعة، د.ت، ٣١٤).في حين أنكر آخرون (ينظر: الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٣١١/٢) مثل هذا التفريق؛ بأنّه ليس له وجه في لغة أحد من العرب. وذهب الفرّاء إلى تصويب القراءتين (الفرّاء، د.ت، ٤١٨/١)، وتابعه في ذلك أبو حيّان إذ ذهب إلى أنّ مدلول أسرى وأسارى واحد (الأندلسيّ، ٢٠٠١م، ٥١٤/٤).

وذكر الطبريّ أنّ أولى القراءتين في ذلك بالصواب هو قراءة من قرأ: (أسرى)؛ بحجّة أنّ (فُعالَى في جمع (فَعيل) غير مستفيض في كلام العرب (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٣١١/٢). والذي أميل إليه هو أنّ القراءتين بمعنًى واحد، بيد أنّ (أسارى) أشدّ وقعاً على نفوس المأسورين؛ لأنهم أُخِذوا قهراً. وتجدر الاشارة إلى أنّ هذه القراءة عند طائفة العلماء جارية على القياس (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٥٠/٣، وابن يعيش، د.ت، ٢٩٩/٣)، ولها نظائر في العربية؛ لذا لا يُلتفَتُ إلى من أنكرها.

٣. بين اسم الجمع والإفراد:

اسم الجمع: هوما تضمّن معنى الجمع، إلّا أنّه لا واحد له من لفظه، بل يكون واحده من معناه، كالإبل، فهو اسم جمع واحده: بعير، أو ناقة، أو جَمَل، والغنم اسم جمع واحده: شاة، والخيل اسم جمع واحد: فَرَس (ابن مالك، ١٩٦٧م، ٢٦٧، والفاكهي، ١٩٩٦م، ٥٥ ـ ٥٦).

وذكر الأستراباذي أنّ الفرق بين اسم الجمع وجمع التكسير، هو أنّ اسم الجمع لفظ (مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلّا من حيث اللفظ، وذلك لأنّ لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع) (الرضي الأستراباذي، ٢٠٠٥م، ٣٣٣/٢).

وقد اتّفق علماء العربيّة على أنّ نحو: (رهط، ونَفَر) اسم جمع، ولكنّهم اختلفوا في دلالة عدد من ألفاظ الجمع التي وردت في اللغة نحو: (رَكْب، وصَحْب)، وذلك لمجيء اللفظ المفرد من تركيبها، نحو: راكب، وصاحب).

فذهب سيبويه إلى أنّ هذه الألفاظ هي اسم جمع وليست جمعاً، بدليل تذكيرها وتصغيرها على لفظها، إذ قال: "هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده، ولكنّه بمنزلة قوم، ونفر، وذود، إلا أنَّ لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: رَكْب وسَفْر. فالرَّكب لم يكسَّر عليه راكب. ألا ترى أنكَّ تقول في التحقير: رُكَيْبٌ وسفيرٌ، فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدَّ إليه، فليس فَعْل ممّا يُكسَّر عليه الواحد للجميع. ومثل ذلك: طائر وطَيْر، وصاحب وصَحْب" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦٢٤/٣، وينظر: ابن يعيش، د.ت، ٧٨/٥).

وذهب الأخفش إلى أنّها جمع وليست اسم جمع؛ لأنّ "كلّ ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل، وواحده اسم فاعل كصَحْب وشَرْب في صاحب وشارب، فهو جمع تكسير وواحده ذلك الفاعل".

فعلى هذا القول يُصغَّر لفظ الواحد ثمّ يُجمَع جمع السّلامة، كما في رجال ودُور، فتقول في تصغير رَكْب وسَفْر: رُوَيْكِبون، وسُوَيْفِرون، كما يقال: رُجَيْلون ودُوَيْرات، في تصغير رجال، ودور) (الرضيّ الأستراباذي، ٢٠٠٥م، ٣٣٤/٢).

وردّ ابن يعيش على ما ذهب إليه الأخفش من عدّة وجوه: (ابن يعيش، د.ت، ٧٧/٥ـ ٧٨).

الأوّل: أنّ المسموع في تصغير رَكْب: رُكَيْب، كقول الشاعر : **بَنَيْتُه بِعُصْبةٍ مِن ماليا أحشَى رُكَيْباً، أو رُجَيْلاً عاديا** (ابن الجلاح، ١٩٧٩م، ٣١)

(البيت من مشطور الرجز، وهو لأحيحة بن الجلاح، وموضع الشاهد فيه قوله: (رَكْباً)، إذ إنّه اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغَّر المفردات).

وهذا نصٌّ في محل الخلاف، إذ لو كان (رَكْب) جمعاً مُكسَّراً لرُدّ إلى واحده: (راكب) بزنة: فاعل، ثمّ صُغِّر على: (رُوَيكِب).

الثاني: أنّ الجمع المكسَّر مؤنّث وهذه الأسماء مذكّرة، تقول: هو الركب، وهذا السّفْر، وهو الجامل، ولو كان مكسَّراً لقلت: هي.

الثالث: أنّ فَعْلاً لا يكون جمعاً مكسَّراً لفاعل ونحوه؛ لأنّ الجمع المكسَّر حقّه أنْ يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخفّ من بناء الواحد، فلا يكون جمعاً مكسَّراً.

الرابع: أنّ هذا البناء لو كان جمعاً صناعيّاً لاطّرد فيما كان مثله، وأنت لا تقول في جالس: جَلْس، ولا في كاتب كَتْب.

ويتّضح ممّا تقدّم أنّ نحو: رَكْب وصَحْب إنّما هو اسم جمع لفاعل وليس جمع تكسير؛ لأنّ الإجماع قد انعقد على ذلك، فضلاً عن تلك الردود التي ساقها ابن يعيش للرّد على الأخفش، سوى ما جاء في الفقرة الثالثة، فإنّنا قد نخالفه في ذلك؛ لوجود الجموع الكثيرة التي تقلّ ألفاظها عن ألفاظ مفردها، ومع ذلك فهي جموع تكسير. ومن أمثلة اسم الجمع في الجواهر الحسان ما جاء في تفسير قوله تعالى على لسان سيّدنا عيسى عليه السلام: {أَنّي أخلُقُ لكم مِنَ الطّينِ كهيئةِ الطّيْرِ فأَنفُخُ فيه فيكونُ طَيراً بإذني} (آل عمران: ٤٩).

قال الثعالبيّ: "وقرأ نافع وحده: (فيكونُ طائِراً) بالإفراد، أي: يكون طائراً من الطيور، وقرأ الباقون: (فيكون طَيْراً)، بالجمع، وكذلك في سورة المائدة (الآية: ١١٠)، والطّير:

اسم جمع، وليس من أبنية الجموع، وإنّما البناء في جمع طائر: أطيار، وجمع الجمع: طيور" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٤٧/٢). أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الجمع والإفراد في لفظة (الطير)، فذكر أنّ جمهور القراء قرءوها: (طَيْراً) ـ بإسكان الياء من غير ألف ولا همز ـ على الجمع (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٠٦، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤/٣)، وقرأها نافع المدنيّ: (طائِراً) ـ بألف وهمزة مكسورة بعدها ـ على الإفراد، وقرأ بها خارج السبعة: أبو جعفر، ويعقوب الحضرميّ (النيسابوريّ، ١٩٨١م، ١٦٤، ابن الجزريّ، د.ت، ٢٤٠/٢).

فحجّة من قرأ: (طيراً) على معنى الجمع: قوله تعالى: {أنّي أخلُقُ لكم من الطّين كهيئة الطّير}، إذ إنه قال: كهيئة الطّير، ولم يقل كهيئة الطائر؛ لأنّ الطائر واحد، والطّير جمع، على المشهور عندهم (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤٤/٣، والقيسيّ،١٩٨٧م، ٣٤٥/١). وحجّة من قرأ: (طائراً) على الإفراد أنّه يكون ما أنفخ فيه، أو ما أخلقه يكون طائراً، فأفرد لذلك، أو أنّه أفرد على معنى أنّ كلّ واحد من تلك الصّور يكون طائرا، كما قال تعالى: {فاجلدوهم ثمانين جلدة} (النور: ٤)، أي: اجلدوا كلّ واحد منهم (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤٤/٣، والقيسيّ، ١٩٨٧م، ٣٤٥/١).

وذكر بعض العلماء أنّ قراءة الجمهور: (طَيْراً) يمكن أنْ يُخرّج على إرادة معنى الجنس، فيُحتمل أنْ يراد به الواحد فما فوقه، ويحتمل أن يراد به الجمع (أبو زرعة، د.ت، ١٦٤، والحلبي، د.ت، ١٩٧/٣، وابن عاشور، ١٩٨٤م، ٢٥٠/٣). وعلى الرّغم من صحّة القراءتين ـ إلّا أنّ العلماء أجمعوا على الأخذ بقراءة الجمهور؛ لحسن المطابقة بين أول الآية وآخرها، وموافقتها لخطّ المصحف. قال الطبريّ: "وأعجب القراءات إليّ في ذلك قراءة من قرأ: {كهيئة الطير فأنفخُ فيه فيكون طيرًا}، على الجمع فيهما جميعًا؛ لأنّ ذلك كان من صفة عيسى أنّه يفعل ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخطّ المصحف. واتباعُ خطّ المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به، أعجب إليّ من خلاف المصحف" (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٤٢٥/٦).

والجدير بالذكر أنّ قراءة: (طائراً) على الإفراد ليس فيها مخالفة لخطّ المصحف ـ كما قال الطبريّ؛ لأنّ الرّسم القرآنيّ يجوّز ذلك ويحتمله. قال السمين الحلبيّ (الحلبيّ، د.ت، ١٩٦/٣ـ ١٩٧) : (فأمّا قراءة نافع فوجّهَها بعضُهم بأنّ المعنى على التوحِيد، والتقدير: فيكون ما أنفخ فيه طائراً، ولا يُعْتَرض عليه بأنّ الرسمَ الكريمَ إنما هو (طير) دون ألف؛ لأنّ الرسم يُجَوِّزُ حَذْفَ مثل هذه الألفِ تخفيفاً، ويَدُلُّ على ذلك أنه رُسِمَ قولُه تعالى: {وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} (الأنعام: ٣٨)، (ولاطيرٍ) دونَ ألف، ولم يقرَأْه أحدٌ إلّا (طائر) بالألف، فالرسمُ محتملٌ لا مُنافٍ). لذا فإنّ قراءة الإفراد صحيحة ولا سبيل إلى إنكارها.

٤. بين التثنية وجمع المذكّر السالم:

ـ في قوله تعالى: {فآخَرَانِ يَقومانِ مَقَامَهُما مِنَ الّذينَ استَحَقَّ عَليهِمُ الأَولَيانِ} (المائدة: ١٧٠).

قال الثعالبيّ: وقرأ نافع وغيره: (استُحِقّ) مضمومة التاء، و (الأولَيانِ)، على تثنية الأَولى، وكذلك روى حفص عن عاصم... وقرأ حمزة وعاصم في رواية أبي بكر: (استُحِقّ) ـ بضم التاء ـ (الأَوّلِين) على جمع أوّل، ومعناها: من القوم الذين استُحِقّ عليهم أمرُهم إذ غُلِبوا عليه) (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٢/ ٤٣٥).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين التثنية وجمع المذكّر السالم في قوله: (الأولَيان)، إذ ذكر أنّها قُرئت على التثنية تارة، وعلى الجمع تارة أخرى.

فالحجّة لمن قرأ: (الأوليان) : (قرأ بها: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٤٨ـ ٢٤٩، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٢٦٠/٣ ـ ٢٦١، والدمياطي، ١٩٨١، ١٨٨) أنّه جعله تثنية أولى، أي: أولى بالشهادة على وصيّة الميت، أو أنّه أَوْلى بالميت من غيره (القيسيّ، ١٩٨٧م، ١/ ٤٢٠).

قال أهل اللغة: "الأَوْلى بالشّيء الأَحقّ به من غيره وهم الأَوْلَون والاثنان الأَوْلَيان، وكذلك كل كلمة في آخرها ألف إذا جمعته بالنون كان اعتماد الواو والياء قبل النون على نصبه نحو: مثنى، وأَوْلَى معروف وهو وعيد وتَهَدُّد وتَلَهُّف" (الفراهيديّ،١٩٨٨م، ٨/ ٣٧٠).

وذكر الرّاغب الأصفهاني أنّ اشتقاق (الأَولى) من قولهم: (آل يؤول، وأصله: آوَل، فأدغمت المدة لكثرة الكلمة. وهو في الأصل صفة لقولهم في مؤنّثه: أَوْلَى، نحو: أخرى. فالأوّل: هو الذي يترتّب عليه غيره...) (الأصفهانيّ، ١٤١٢هـ، ١٠٠).

والحجّة لمن قرأ: (الأوّلِينَ) (قرأ بها: أبو بكر، وحمزة، ويعقوب، وعاصم في رواية أبي بكر، وخلف، ويحيى بن وثّاب، والأعمش (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٤٨، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٣/ ٢٦٠، والدمياطيّ،١٩٨١م، ١٨٨) أنّه جعله جمع (أوّل)، والتقدير: من الأوّلين الذين استحق عليهم الإيصاء أو الإثم، وإنّما قيل لهم: الأوّلين لتقدُّم ذِكْرِهم في أولّ القصّة وهو قوله: (يا أيّها الذين آمنوا شهادة بينكم (المائدة: ١٠٧ (القيسيّ، ١٩٨٧م، ١/ ٤٢٠).

جاء في معجم العين: (والأوّل والأُولى بمنزلة أفعل وفُعلى، وجمع أوّل: أوّلون وجمع أُولى: أُولَيات، كما أن جمع الأخرى: أُخريات) (الفراهيديّ، ١٩٨٨م، (أول)،٨/ ٣٦٨).

وقال الجوهري: (والأوّل نقيض الآخِر، وأصله أوْأَل على أفعَل مهموز الاوسط، قُلِبَت الهمزة واواً وأدغم، يدل على ذلك قولهم: هذا أوّل منك) (الجوهريّ،١٩٨٧م، مادة (أول)، ٥/ ١٨٣٨).

وأصحّ القراءتين ـ كما يرى الطبريّ ـ هو قراءة (الأَولَيان) على تثنية (الأَوْلَى)، أي: أَولى بالوصيّة، أو بالميراث، أو بالميّت، على اختلاف في تأويل ذلك (الطبريّ، ٢٠٠٠م،١١/ ١٩٤) واختاره مكّي بن أبي طالب (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٤٢١/١).

وذكر بعض العلماء أنّ هذه الآية من أصعب آيات القرآن إعراباً، وأشكلها قراءة، وتفسيراً (الزجّاج، ٢٠٠٤م، ١٧٥/٢، والقيسيّ، ١٩٨٧م، ٤٢١/١، والحلبيّ، د.ت، ٤٧٣/٤).

٥. بين الإفراد وجمع التكسير للقلّة:

ـ وذلك في قوله تعالى: {ويضَعُ عنهم إصرَهم والأغلالَ التي كانت عليهم} (الأعراف: ١٥٧). قال الثعالبيّ: "وقرأ ابن عامر: (آصارَهم) بالجمع، فمن وحّد (الإصْر) فإنّما هو اسم جنس عنده يُرادُ به الجمع" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٣/ ٨٥).

ـ وفي قوله تعالى: {ومن الليلِ فسبّحْهُ وأدبار السُّجود} (ق: ٤٠).

قال الثعالبيّ: "وقرأ نافع، وابن كثير، وحمزة: (وإدبارَ) بكسر الهمزة، وهو مصدر، وقرأ الباقون بفتحها، وهو جمع دُبُر، كطُنُب وأطناب" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ،٥/ ٢٩٤).

أشار الثعالبيّ في المثالين السابقين إلى اختلاف القرّاء بين الإفراد والجمع، فذكر أنّ اللفظتين: (إصْرَهم، وأدبارَ)، قُرءتا بالإفراد تارة، وبالجمع تارة أخرى، وسنفرد الحديث عن كل واحد منهما وعلى النحو الآتي:

١. (إصرهم) :

اختلف القرّاء في هذه اللفظة بين الإفراد والجمع، فقرأها ابن عامر وحده: (آصارَهم) على الجمع من: (إصْر) (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٩٥، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤/ ٩٣)، وقرأها الجمهور (وهم: نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائيّ) (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٩٥، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤/ ٩٣) (إصْرَهُمْ) بالإفراد، كما في

قراءة المصحف. والإصر في اللغة: الثِّقْل (الفراهيديّ، ١٩٨م، (أصر)،٧/ ١٤٧، والنحّاس، ٢٠٠٥م، ٢/ ١٣٨)، سمي بذلك؛ لأنه يأصِر صاحبه، أي: يَحبسه من الحِراك (الزبيدي، ١٩٧٣م مادّة (أصر)، ١٠ /٥٧)، وقال الأزهري: (الإصْرُ: واحد، وجمعه آصارٌ. ومَعنى الإصر: ما شُدّد عليهم من العقوبات، وأصل الإصر: العهد والميثاق) (الأزهري، ١٩٩١م، ١/ ٤٢٥).والمعنى المراد في الآية: (الثِّقْل الذي ألزمه الله بني إسرائيل في فرائضهم وأحكامهم، ووضعه عن المسلمين. ولذلك قيل للعهد: إصر) (الدينوري، د.ت، ٩٦).

فالحجّة لمن قرأ بالإفراد: أنّه مصدر يدلّ على القليل والكثير؛ لأنه اسم جنس، ولذلك أضافه إلى ضمير الجمع وهو مفرد، فقال: (إصْرَهم)، ولم يجمعه، لكونه مصدراً؛ ولأنّه جاء في التنزيل مفرداً (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٩٣/٤، والقيسيّ، ١٩٨٧م،١/ ٤٧٩، والشيرازيّ، ١٩٩٣م، ١/ ٥٥٨)، كقوله تعالى: {ربّنا ولا تَحمِل علينا إصْراً} (البقرة: ٢٨٦). والحجّة لمن قرأ: (آصارَهم) بالجمع وهو مصدر: كأنّه أراد أنواعاً مختلفة من الأثقال، فجُمِعَ لاختلافها، والمصادر قد تُجمَع إذا اختلفت أنواعها، وإن كانوا قد جمعوا ما يكون نوعاً واحدا كقول الشاعر: **هَـــلْ مِنْ حُلُومٍ لأقوامٍ فتُنْذِرَهُم ما جَرّبَ النّاسُ مِنْ عَضّي وتَضْرِيسي**

(البيت لجرير في ديوانه، ١٩٨٧، ١٢٥ . والتضريس: العضّ الشديد بالأضراس).فإنّ جَمْع ما اختلفتْ أنواعُه أَولى. فجعل إصراً وآصاراً، بمنزلة عِدْل، وأعدال، ويقوي ذلك قوله تعالى: {ولَيَحمِلُنّ أثقالَهم وأثقالاً مع أثقالهم} (العنكبوت: ١٣)، والثقل مصدر كالشّبع والصّغر والكبر (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤/ ٤٩، والقيسيّ، ١٩٨٧م، ١/ ٤٧٩، والشيرازيّ، ١٩٩٣م، ٣٥٠).

وذكر ابن خالويه أنّ ثمّة سبباً آخر لجمع (إصر) على (آصار) وهو: مراعاة التطابق اللفظيّ بينها وبين كلمة (الأغلال) من قوله تعالى: {والأغلالَ التي كانت عليهم} (الأعراف: ١٥٧) (ابن خالويه، ١٤٠١هـ، ١٦٦). أمّا بخصوص القراءتين، فيبدو لي أنّ قراءة: (إصْرهم) بالإفراد هي الوجه، وذلك لسببين: الأوّل: إجماع أكثر القرّاء على قراءتها بالإفراد. والثاني: لكونه لم يرد في القرآن إلّا مفرداً، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل.

١. (ادبار) :

اختلف القرّاء في كسر الهمزة وفتحها من قوله: (وادبار السّجود)، فالحجّة لمن قرأ بكسر الهمزة (قرأ بها حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، وخلف، ووافقهم الأعمش (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٦٠٧، والأزهريّ،١٩٩١م، ٢٧/٣، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٦/ ٢١٣، والنيسابوريّ، ١٩٨١م، ٤١٤) : أنّه مصدر: أدبَرَ يُدبِرُ إدباراً، وهو مصدر نُصِب على الظرفية الزمانية؛ لأنّ (المصادر تُجعَل ظروفاً على تقدير إضافة أسماء الزمان إليها، وحذفها اتّساعاً، والتقدير: ومن الليل فسبّحْهُ ووقت أدبار السّجود... وهو كقولهم: جئتُ مَقدَمَ الحاجّ، أي: وقت مَقدَم الحاجّ، ورأيتك خُفوق النجم، أي: وقت خفوقه، وحذف المضاف في هذا الباب هو المستَعمَل في أكثر الكلام) (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢/ ٢٨٥، والشيرازيّ، ١٩٩٣م، ٣/ ١١١٣).

والحجّة لمن قرأ بفتح الهمزة (قرأ بها: ابن عامر، وعاصم، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب الحضرمي) (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢/ ٢٨٥، والشيرازيّ، ١٩٩٣م، ١١١٣/٣).أنّه جمع: دُبُرٍ وأدبار؛ لأنّ ما كان ثلاثيّاً على (فُعُل)، بضمّتين، ولم يطّرد فيه (أفعُل) جُمِع على: أفعال (الحملاوي،٢٠٠١م، ١١٤)، وقد استُعمِلَ ذلك ظرفاً أيضاً، فقالوا: جئتُك دُبُر الصلاة، وهو منصوب على الظرفيّة أيضاً (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢/ ٢٨٦). وهناك ألفاظ قرآنيّة أخرى قرئت بالوجهين، أي: بالإفراد والجمع، لم نتناولها بالدراسة تجنّباً للإسهاب والتكرار.

م	الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في التفسير	اللفظة التي قرئت بالإفراد والجمع
١	(والله يعلَمُ إسرارَهم)	محمد	٢٦	٢٤١/٥	(إسرارَهُم)
٢	(اتّخذوا أيمانَهم جُنّة فصدّوا عن سبيل الله)	المنافقون	١٦	٤٠٤/٥	(أيمانَهُم)
٣	(اتّخذوا أيمانَهم جُنّة فصدّوا عن سبيل الله)	المجادلة	٢	٤٣٤/٥	(أيمانَهُم)

٦. بين جمع التكسير على زنة (فُعَلاء) والمفرد:

ـ في قوله تعالى: {فلمّا آتاهُما صالحاً جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ فيما آتاهما} (الأعراف: ١٩٠).

قال الثعالبيّ: "وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر: (شِرْكاً) بكسر الشين وسكون الرّاء على المصدر، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وحمزة، والكسائيّ، وحفص عن عاصم: (شُرَكاءَ) على الجمع" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٣/ ١٠٤).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الجمع والإفراد في قوله: (شُرَكاءَ)، فذكر أنّ جمهور القرّاء قرؤوا بالجمع (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٩٩، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ١١١/٤)، وقرأ الباقون وهم: نافع، وعاصم في رواية أبي بكر شعبة بن عيّاش، وقرأ بها ابن عبّاس، وأبو جعفر، وشيبة، وعكرمة، ومجاهد، وإبّان بن تغلب، بالإفراد (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٢٩، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤/ ١١١، وأبوحيّان، ٢٠٠١م، ٤/ ٤٣٨).

فأمّا (شُرَكاءَ) : ـ كما في قراءة الجمهور ـ بضمّ الشين وفتح الرّاء والمدّ، على زنة (فُعَلاء)، فهو جمع (شَريك)، ويطّرد هذا الجمع في كلّ وصف مذكّر عاقل على زنة (فَعِيل)، بشرط ألّا يكون مضعّفاً، ولا معتلّ اللّام، ولا واويّ العين، مثل: كَريم وكُرَماء، وظريف وظرفاء، ونَجِيل ونُجَلاء (ابن عقيل، د.ت، ٤/ ١٠٨، والأنصاري، د.ت، ٣٢٠/٤، والحملاوي،٢٠٠١م، ١٢٠ ـ ١٢١).

وأمّا (شِرْكاً) ـ بكسر الشين وإسكان الرّاء وتنوين الكاف من غير همز ـ فهو مصدر شَرِكَ من باب فَرِحَ، يقال: شَرِكْتُ الرّجُل أَشرِكُهُ شِرْكاً (الزجّاج،٢٠٠٤م، ٢/ ٣٢٠).

والشِّرْك في اللغة: (النصيب، ومنه قولهم: ولو أعتقَ شِرْكاً له في عبد، أي: نصيباً، والجمع أشراك مثل قِسْم وأقسام، والشِّرْك: اسم من أشرك بالله إذا كَفر به) (الفيومي، ١٩٨٧م، ١١٨).

فالحجّة لمن قرأ: (شُرَكاءَ) بضمّ الشين أنّه جعله جمع (شَريك)، ومنعه من الصّرف؛ لأنّ الهمزة في آخره مشاكلة لهمزة حمراء وما أشبهها، والحجّة لمن قرأ: (شِرْكاً) بكسر الشين أنّه جعله مصدراً للفعل (شَرِكَ) (ابن خالويه،١٤٠١هـ، ١٦٨). وقد تباينت مواقف العلماء من القراءتين، إذ أنكر الأخفش قراءة الإفراد، معلّلاً ذلك بقوله: "لأنّ الشِّرْك إنما هو الشِّرْكَة، وكان ينبغي في قول من قال هذا أن يقول: فجعلا لغيره شِرْكاً فيما آتاهما" (الأخفش، ١٩٩٠م، ١/ ٣٤٤)؛ لأنّ آدم وحوّاء لم ينكرا أن يكون الأصل في هبة الولد لله عزّوجل؛ ولذلك كان الشِّرْك لغيره، وهذا على معنى: جعلا له ذا شِرْكٍ، فحذف المضاف وهو: ذا، وأقيم المضاف إليه مقامه مثل: وسل القرية، أي: أهل القرية (الزجّاج، ٢٠٠٤م، ٣٢٠/٢، وأبو زرعة، د.ت، ٣٠٤، وابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، ٢/ ١٧٨).

وتابعه في ذلك الطّبريّ، إذ ذهب إلى تصويب قراءة (شُرَكاءَ) على الجمع، معلّلاً لذلك بقوله: "وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب؛ لأن القراءة لو صحّت بكسر الشين،

Original Article |DOI : https://doi.org/10.14500/kujhss.v4n2y2021.pp171-181

لوجب أن يكون الكلام: فلما أتاهما صالحًا جعلا لغيره فيه شركًا؛ لأن آدم وحواء لم يدينا بأن ولدهما من عطية إبليس، ثم يجعلا لله فيه شركاً لتسميتهما إياه بـ (عبد الله)، وإنما كانا يدينان لا شك بأن ولدهما من رزق الله وعطيته، ثم سَمّياه (عبد الحارث)، فجعلا لإبليس فيه شركًا بالاسم".

فلو كانت قراءة من قرأ: (شِرْكًا)، صحيحة، وجب ما قلنا، أن يكون الكلام: جعلا لغيره فيه شركًا. وفي نزول وحي الله بقوله: {جعلا له}، ما يوضح عن أنّ الصحيح من القراءة: (شُرَكَاء)، بضم الشين على ما بينت قبل) (الطبري، ٢٠٠٠م، ١٣/ ٣١٦).

في حين يرى أبوعلّي الفارسيّ أنّ القراءتين تؤولان إلى معنى واحد؛ لأنّ الوجه لمن قال: (جعلا له شِرْكاً) أنّه حذف المضاف كأنّه أراد جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك، فإذا جعلا له ذوي شرك فيما آتاهما كان في المعنى كقوله: جعلا له شركاء، والضمير الذي في (له) يعود إلى اسم الله، كأنّه جعلا لله شركاء فيما آتاهما (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٤/ ١١١). وسار على هذا النهج من المفسّرين القرطبيّ، إذ ذهب إلى تصحيح قراءة الإفراد، وخرّجها على إرادة حذف مضاف، فيرجع المعنى إلى أنّهم جعلوا له شُرَكاء (القرطبيّ، ١٩٦٤، ٧/ ٣٣٩). وأصحّ القراءتين ـ كما يبدو لي ـ هو قراءة الجمع؛ وذلك لإجماع جمهور القرّاء السبعة عليها.

٧. بين الإفراد وجمع المؤنث السالم:

ـ في قوله تعالى: {كذلك حَقّتْ كَلِمَةُ ربّكَ على الذين فَسَقوا أنّهم لا يؤمنون} (يونس: ٣٣).

قال الثعالبيّ: "وقرأ أبو عمرو وغيره: (كلمةُ) على الإفراد، الذي يُراد به الجمع، كما يقال للقصيدة (كلمة)" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٣/ ٢٤٦).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الإفراد والجمع في قوله: (كلمة)، وذكر أنّ من القرّاء من قرأها بالإفراد، وهي قراءة الجمهور، (قرأ بها أكثر السبعة وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٣٢٦، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٣/ ٣٨٩، وأبو زرعة، د.ت، ٣٣١)، ولم يشر إلى القراءة الأخرى، وهي (كلمات) على الجمع (قرأ بها أبو جعفر، ونافع، وابن عامر) (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٣٢٦، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٣ / ٣٨٩، والنيسابوريّ، ١٩٨١م، ٢٣٣، وأبو زرعة، د.ت، ٣٣١). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه اللفظة وردت في أربعة مواضع أخرى من القرآن، قرئت في جميعها بالإفراد والجمع.

م	الآية	اسم السورة	رقم الآية
١	(إنّ الذين حقّتْ عليهم كلمةُ ربّك لا يؤمنون)	الأنعام	١١٥
٢	(وتمّت كلمةُ ربّك الحُسْنى على بني إسرائيل بما صَبَروا)	الأعراف	١٣٧
٣	(وتمّتْ كلمةُ ربّكَ صِدْقاً وعَدْلاً)	يونس	٩٦
٤	(وكذلك حقّتْ كلمةُ ربّك على الذين كفروا)	غافر	٦

وقد وجّه علماء الاحتجاج للقراءات كلتا القراءتين، وناقشوا أدلّة كلا الفريقين من القرّاء، فذكر ابن خالويه أنّ مَن قرأ بالإفراد، استدلّ بأنّ الكلمة اسم جنس تُطلَق ويُراد بها الكثرة، فيقال: قال فُلانٌ في كلمته، وقال قَسٌّ في خطبته، والقرآن كلمة الله، فلمّا كانت دلالة الإفراد هي الكثرة، أغنى عن الجمع (ابن خالويه،١٤٠١هـ، ١٤٨، الفارسيّ، ١٩٩٣، ٣/ ٣٨٩، والشيرازي، ١٩٩٣م، ١/ ٤٤٧).

ويزاد على ذلك أنّ اسم الجنس المضاف يقع على الكثرة، كقوله تعالى: {وإنْ تَعُدُّوا نعمَتَ اللهِ لا تُحصوها} (إبراهيم: ٣٤)، فالنّعمة مفردةٌ، والعدّ لا يكون إلّا في الجمع، ولكنّها (أي: النّعمة) لمّا أضيفت دلّت على الكثرة) (الفارسي، ١٩٩٣م، ٣/ ٣٩٠، و٦/ ٣٠٤). وردّ أبوعليّ الفارسي على مثل هذا التوجيه بأنّ (الكلمات) جمع في المعنى، فعبّر عنها بالجمع (القيسي، ١٩٨٧م، ٤٧٧/١، والشيرازي، ١٩٩٣م، ١/ ٦٢٣)، وأنّ المراد بكلمات الله: ما جاء في كلام الله من وعدٍ، ووعيدٍ، وثوابٍ، وعقابٍ، فلمّا كانت هذه أنواعاً مختلفة ناسبها صيغة الجمع (القيسي، ١٩٨٧م، ٤٧٧/١، والشيرازي، ١٩٩٣م، ١/ ٦٢٣). واحتجّ من أفرد ـ أيضاً ـ بردّ ما اختُلِف فيه إلى ما اتُّفِقَ عليه، إذ اتفق القرّاء على قراءة قوله تعالى: {وتمّتْ كلمةُ ربّك الحسنى على بني إسرائيل} (الأعراف: ١٣٧)، وقوله تعالى: {وتمّتْ كلمةُ ربّك لَأملأنّ جهنّمَ مِنَ الجِنّة والناس أجمعين} (هود: ١١٩)، بالإفراد فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه (أبو زرعة، د.ت، ٢٦٨).

واحتجّ من قرأ بالجمع بأنّ اللفظة رُسِمَت بتاء مفتوحة، ولو كانت القراءة بالإفراد لكُتِبتْ بتاء مربوطة، وأمّا الألف التي بعد الميم فتُحذَف كبقيّة أحرف المدّ في رسم القرآن (ابن خالويه، ١٤٠١هـ، ٨٠، وأبو زرعة، د.ت، ٢٦٨).

وهذه حجّة مردودة؛ لأنّ التاء المفتوحة تَحُلّ محلّ المربوطة في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: {إنّ رحمتَ اللهِ قريبٌ من المحسنين} (الأعراف: ٦٥)، وقوله تعالى: {ألم تَرَ إلى الذين بدّلوا نِعمَتَ الله كُفراً} (إبراهيم: ٣٤). والذي أميل إليه هو القراءة بالإفراد؛ لأنّ الكلمة لمّا كانت دالّة على الجنس ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ فإنها تنوب عند الجمع مناب الكلمات، ولهذا يُرجَّحُ الإفراد على الجمع.

٨. بين اسم الجنس الجمعيّ وجمع الجمع:

اسم الجنس الجمعيّ: هو ما تضمّن معنًى دالّاً على الجنس، ويفرّق بينه وبين واحده بالتاء أو بياء النّسب، نحو: تمرة وتمر، ونخلة ونخل، وروميّ وروم (ابن يعيش، د.ت، ٧١/٥، والحملاوي، ٢٠٠١م، ١٢٧).

جمع الجمع: ذكر الصّرفيون أنّ الجمع قد يُجمع، ولكنّه ليس بقياس، وإنّما يوقَف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يتجاوز إلى غيره، وذلك لأنّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وهذا حاصل بلفظ الجمع، فليس هنالك حاجة إلى جمع ثان (ابن يعيش، د.ت، ٧٥/٥).قال سيبويه: "اعلم أنّه ليس كلّ جمع يُجمع، كما أنّه ليس كلّ مصدر يُجمَع، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب، ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر والعلم والنظر. كما أنّهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجميع نحو: التمر، وقالوا: التُّمْران، ولم يقولوا: أبرار، ويقولون: مِصران ومصارين، كأبيات وأبايت، وبيوت وبيوتات" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٦١٩/٣). وقال الرضي الأستراباذي: "اعلم أنّ جمع الجمع ليس بقياس مطّرد، كما قال سيبويه وغيره، سواء كثّرته أو صحّحته، كأكالِب وبيوتات، بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز، فلو قلت: أفلُسات وأدليات في أفلُس وأدْلٍ لم يجز، وكذلك أسماء الأجناس، كالتمر والشعير لا تُجمَع قياساً، وكذا المصدر؛ لأنّه أيضاً اسم جنس، فلا يقال: الشتوم والنصور في الشتم والنصر، بل يُقتصَر في جميع ذلك على المسموع، إلّا أن يضطرّ شاعر فيجمع الجمع" (الأستراباذي، ٢٠٠٥م، ٣٣٨/٢).

واختلف العلماء في جمع جموع القلّة، وهي: أفعال، وأفعلة، وأفعُل، وفِعْلَة، فذهب الأكثرون إلى أنّه ينقاس جمعها، ولا خلاف في أنّ ما سُمع من جمع القلّة أكثر ممّا سُمع من جمع الكثرة (الأندلسيّ، ١٩٩٨م، ٤٧٤/١). وأجاز ابن مالك جمع اسم الجمع وجمع التكسير، إلّا ما جاء على وزن مفاعل أو مفاعيل، أو فُعْلة، أو فُعَلة، لأنّه لا نظير له في الآحاد فيُحمَل عليه) (ابن مالك، ١٩٦٧م، ٢٨٢، وابن مالك، د.ت، ١٨٨٩/٤).

ومذهب الجرميّ أنّه لا ينقاس جمع الجمع مطلَقاً لا جمع القلّة، ولا جمع الكثرة (ابن يعيش، د.ت، ٧٤/٥). وهم يجمعون الجمع إذا أرادوا المبالغة في التكثير والإيذان بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد، وقد جاء ذلك في جمع

القلّة وجمع الكثرة، وهو في جمع القلّة أسهل، لدلالته على القلّة) (ابن يعيش، د.ت، ٧٤/٥).

وقد أشار الثعالبيّ في تفسيره إلى كلا الجمعين، من ذلك ما أورده في تفسير قوله تعالى: {وكان لهُ ثَمَرٌ} (الكهف: ٣٣)،إذ قال: "وقرأ الجمهور: (ثُمُرٌ) و (بثُمُرِه) - بضمّ الثاء والميم - جمع ثِمار، وقرأ أبو عمرو بسكون الميم فيهما" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٥٢٤/٣).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين اسم الجنس الجمعيّ واسم الجمع في قوله: (ثُمُر) و (بِثُمُرِه) (الكهف: ٤٢). فذكر أنّ الجمهور (وهم: ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٣٩٠، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ١٤/٥) قرؤوا بضم الثاء والميم فيهما، وقراءة المصحف فيهما بفتح الثاء والميم (وهي قراءة أبي جعفر، والحسن البصريّ، وجابر بن زيد، والحجاج، وعاصم، وأبو حاتم، ويعقوب الحضرمي (النيسابوريّ، ١٩٨١م، ٢٧٧، وابن الجزريّ، د.ت، ٣١٠/٢).وأشار إلى قراءة ثالثة وهي: (ثُمْرٌ) و (بِثُمْرِه)، بضمّ الثاء وإسكان الميم فيهما، ونسبها إلى أبي عمرو (وقرأ بها أيضاً: الأعمش، وأبو رجاء (الأندلسيّ، ٢٠٠١م، ١١٩/٦). فحجّة من قرأ بفتح الثاء والميم: أنّه جعله جمع (ثَمَرة) كبَقرة وبَقَر، فيكون حينئذ اسم جنس جمعي (أبو زرعة، د.ت، ٤١٦، والحلبيّ، د.ت، ٨١/٥).ويجمع الثَّمَر على ثَمَرات، كقوله تعالى: {ومِنْ ثَمَرات النخيل} (النحل: ٦٧)، وتُجمَع أيضاً على (ثِمار) كرَقَبة ورِقاب، وتُجمع (ثِمار) على (ثُمُر) ككتاب وكُتب (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٤٤٣/١، ٢ /٥٩).

وحجّة من قرأ بضمّ الثاء والميم: أنّه جعله جمع (ثِمار)، و (ثِمار) جمع (ثَمَر)، و (ثُمُر) جمع ثمرة، فهو جمع الجمع (الحلبيّ، د.ت، ٨١/٥، وابن منظور، ١٤١٤م، ١٠٦/٤، والزبيدي، ١٩٧٣م، ٣٣٠/١٠)، ويراد به التكثير (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٥٩/٢، محيسن، ١٩٩٨م، ١٨٧/١). ويجوز أن يكون (ثُمُر) المضموم: جمع (ثَمَرة) كبَدَنة وبُدُن، وخَشَبة وخُشُب، فيكون جمع مفرد، ويجوز أن يكون (ثُمُر) المضموم اسماً مفرداً لما يُجتَنى كعُنَق وطُنُب (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢/ ٥٩ ـ ٦٠).

وحجّة من قرأ بضمّ الثاء وإسكان الميم، هو أنّه أسكن الميم للتخفيف؛ لأنّ أصلها بالضمّ، وهو على أحد أوجه القراءات الثلاث المذكورة قبل قليل (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٦٠/٢). ويرى بعض اللغويين أنّ ثَمَّة فرقاً بين قراءتي الضم والفتح، قال الفرّاء: "ما كان في القرآن من ثُمُر بالضم فهو مال، وما كانَ من ثَمَر مفتوح فهو من الثمار" (الفرّاء، د.ت، ١٤٤/٢). وعلى الرّغم من توجيه العلماء للقراءات الثلاث، إلّا أنّهم اختاروا قراءة الضّم، بحجّة إجماع القرّاء عليها. قال الطبريّ: "وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ: (وكان له ثُمُرٌ) بضمّ الثاء والميم، لإجماع الحجّة عليه، وإن كانت جمع ثِمار، كما الكتب جمع كتاب" (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٢١/١٨).

ووافقه في ذلك مكّي بن أبي طالب القيسيّ (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٦٠/٢)، إذ ذكر أنّ قراءة (ثُمُر) بضمّ الثاء والميم هو الاختيار؛ لأنّ عليه أكثر القرّاء. ويبدو لي - ممّا سبق - أنّ القراءات الثلاث صحيحة ولا غبار عليها؛ لموافقة كلّ واحدة منها وجهاً من العربيّة، وهو أحد الشروط الثلاثة، التي وضعها علماء القراءات لمعرفة القراءة الصحيحة. جاء في الإتقان: (كلُّ قراءةٍ وافقتِ العربيَّةَ ولو بوجه، ووافقَتْ أحد المصاحف العُثمانيَّة ولو احتمالًا، وَصحَّ سنَدُها فهي القراءة الصَّحيحة التي لا يجوز ردُّهَا ولا يَحِلُّ إنكارُهَا) (السيوطي (السيوطيّ، ١٩٧٤م، ٢٥٨/١).

٩. بين جمع المؤنّث السالم والإفراد:

في قوله تعالى: {والذين هم على صلواتهم يحافظون} (المؤمنون: ٩). قال الثعالبيّ: "وقرأ الجمهور: (صَلَواتِهم)، وقرأ حمزة والكسائي: (صَلاتِهم) بالإفراد" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٤/ ١٤٣).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الجمع والإفراد في لفظة: (صلواتهم)، فذكر أنّ جمهور السبعة (وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم) قرأها بالجمع (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٤٤٤، والأزهريّ، ١٩٩١م، ١٨٧/٢، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٢٨٧/٥، والنيسابوري، ١٩٨١م، ٣١١، وأبو زرعة، د.ت، ٤٨٣)، وقرأ الباقون بالإفراد (وهم: حمزة، والكسائي، وخلف، ووافقهم الأعمش. ينظر: المصادر السابقة). والصَّلوات: جمع صلاة، والصلاة في اللغة: (الدعاء...والصَلاة من الله تعالى: الرحمة. والصلاةُ: واحدة الصَلَواتِ المفروضة، وهو اسم يوضع موضع المصدر. تقول: صلّيتُ صلاةً، ولا تقل تَصْلِيَةً، وصَلَّيتُ على النبي صلى الله عليه وسلم) (الجوهريّ، ١٩٨٧م، مادة (صلا)، ٦/ ٢٤٠٢).

وذكر الراغب الأصفهاني أنّ الصَّلاة عند "كثير من أهل اللّغة: هي الدّعاء، والتبريك والتّمجيد، يقال: صَلَّيتُ عليه، أي: دعوت له وزكّيت، وقال عليه السلام: إذا دُعِيَ أحدُكم إلى طعام فليُجِبْ، وإن كان صائمًا فَلْيُصَلِّ أي: لِيدْعُ لأهله" (الأصفهاني، ١٤١٢م، ٤٩٠ ـ٤٩١) (والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، د.ت، ٢/ ١٠٥٤، وأحمد في المسند، ١٩٩٩م، ١٣/ ١٧٢). وتجدر الإشارة إلى أنّ لفظة (الصلاة) مضافة إلى الضمير وردت في مواضع عديدة في القرآن الكريم، قرئت في ثلاثة منها بالإفراد والجمع؛ لكونها قد كُتبَت في المصحف بالواو (ابن خالويه،١٤٠١هـ، ١٧٧، وأبو زرعة، د.ت، ٤٨٣)، وقرئت في المواضع الأخرى بالإفراد لا غير، لأنّها كُتِبَت في المصحف بصيغة المفرد (ابن خالويه، ١٤٠١هـ، ١٧٧، وأبو زرعة، د.ت، ٤٨٣).

المواضع التي قرئت فيها بالإفراد والجمع:

م	الآية	اسم السورة	رقم الآية
١	(والذين يُؤمنونَ بالآخرة يؤمنون به (وهُمْ على صَلاتِهم يُحافِظون)	الأنعام	٩٢
٢	(وصلِّ عليهم إنّ صلاتك سكنٌ لهم)	التوبة	١٠٣
٣	(قالوا يا شُعَيبُ أصلاتُكَ تأمُرُك أنْ نترك ما يَعبُدُ آباؤنا)	هود	٨٧

المواضع التي قرئت فيها بالإفراد فقط:

م	الآية	اسم السورة	رقم الآية
١	(قلْ إنّ صَلاتي ونُسُكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين	الأنعام	١٦٣
٢	(وما كان صَلاتُهم عند البيت إلّا مُكاءً وتَصديةً)	الأنفال	٣٥
٣	(ولا تَجهرْ بصَلاتك ولا تُخافِتْ به وابتغ بين ذلك سبيلاً)	الإسراء	١١٠
٤	(الذين هم في صَلاتِهم خاشعون)	المؤمنون	٢
٥	(الذينَ هُمْ على صَلاتِهم دائمون)	المعارج	٢٣
٦	(والذين هم على صَلاتِهم يُحافِظون)	المعارج	٣٤

فالوجه لمن قرأ بالجمع: أنّه أراد بها الصلوات الخمس المفروضة، والنوافل المؤكّدة (أبو زرعة، د.ت، ٤٨٣)؛ لأنّه قد صار بمنزلة الاسم لاختلاف أنواعها، فلذلك جمع في قوله: {حافظوا على الصلوات} (البقرة: ٢٣٨)، وكان الجمع فيه أقوى لأنه قد صار اسما شرعيّا لانضمام ما لم يكن في أصل اللغة أن ينضمّ إليها (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٥/ ٢٨٨). والوجه لمن قرأ: (صلاتِهم) بالإفراد: أنّها في الأصل مصدر كالعمل والأمانة (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٥/ ٢٨٨)، والمصادر لا تُجمَع (الشيرازي، ١٩٩٣م، ٢/

Original Article |DOI : https://doi.org/10.14500/kujhss.v4n2y2021.pp171-181

٨٩١). وذكر أبو زرعة أنّ حجّة من قرأ بالإفراد: إجماع جمهور القرّاء على الإفراد في آيتي الأنعام والمعارج، فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه (أبو زرعة، د.ت، ٤٨٣). وعلّل الطاهر ابن عاشور لقراءة الجمع بقوله: "وجيءَ بِالصَّلواتِ بصيغةِ الْجَمْعِ للأشارة إلى المحافظة على أعدادها كلِّها تنصيصاً على العموم" (ابن عاشور،١٩٨٤م، ١٨/ ١٨). ومهما يكن من أمر فإنّ كلتا القراءتين صوابٌ، وقد قرأ بهما أئمّة القرّاء السبعة وغيرهم، إلّا أنّه يبدو لي أنّ القراءة بصيغة الجمع ـ في هذا الموضع ـ أكثر تناسقاً مع سياق الآية؛ لأنّ فيها حثّاً للمؤمنين على المواظبة عليها، وأدائها في أوقاتها.

١٠. بين المفرد وجمع التكسير للكثرة على وزن (فُعَل) :

في قوله تعالى: {وآخَرُ مِن شَكْلِهِ أزواجٌ} (ص: ٥٨).

قال الثعالبيّ: "وقرأ الجمهور: (وآخَرُ) بالإفراد...وقرأ أبو عمرو وحده: (وأُخَرُ) على الجمع" (الثعالبيّ، ١٤١٨ هـ، ٥/ ٧٣).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الإفراد والجمع في لفظة (أُخَر)، فذكر أنّ جمهور القرّاء (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٥٥٥، والأزهري، ١٩٩١م، ٢/ ٣٣١، وابن خالويه، ١٤٠١هـ، ٣٠٦) قرؤوا بفتح الهمزة وألف بعدها على الإفراد، وانفرد أبو عمرو بقراءتها: (أُخَرُ)،بضمّ الهمزة وقصرها على الجمع (ينظر: المصادر السابقة)، وقرأ بها أيضاً: يعقوب الحضرمي، والحسن، ومجاهد، والجحدري، وابن جبير، وعيسى، وروى حمّاد بن سلمة عن ابن كثير انّه قرأ: (أُخَر) مضمومة الألف (الأزهري، ١٩٩١م، ٣٣١/٢، والنيسابوري، ١٩٩١م، ٣٨١، والدمياطي، ٢٠٠٦م، ٤٧٨).

فعلى القراءة الأولى: (آخَرُ) : اسم مفرد مذكّر جاء على زنة (أفعَل)، ومؤنثه: (أُخْرَى) على زنة (فُعْلَى)، وعلى القراءة الثانية: (أُخَرُ) : جمع (أُخْرَى)، وهو جمع تكسير جاء على زنة (فُعَل)، وهذا جمع مطّرد في كلّ وصف جاء على وزن (فَعْلَى) تأنيث (أَفْعَل) (ابن عقيل، د.ت، ٤/ ١٠٠، والأنصاري،د.ت،٤/ ٣١٣، والحملاوي، ٢٠٠١م، ١١٧).

جاء في الصحاح: (...والآخر بالفتح: أحد الشيئين، وهو اسم على أَفْعَل، والانثى أُخْرَى، إلّا أن فيه معنى الصفة؛ لان أفعل من كذا لا يكون إلا في الصفة... وأُخَرُ: جمع أُخْرى، وأُخْرى: تأنيث آخَر) (الجوهري، ١٩٨٧م، مادة (أخر)، ٥٧٦/٢ـ٥٧٧).

وقال ابن منظور: "...والآخَرُ بمعنى غير كقولك: رجلٌ آخَر وثوبٌ آخَر، وأصله: أفْعَلُ من التأخر، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح الأولى قبلها) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، مادة (أخر)، ١١/٤).

فالوجه لمن قرأ بالإفراد: قوله تعالى: (مِنْ شَكْلِهِ)، إذ جاء به مفرداً، ولم يقل: من شكلهم بالجمع. والوجه لمن جمع: أنه شاكل بالجمع بينه وبين قوله (أزواج)، ولم يقل: (زوج) (ابن خالويه، ١٤٠١هـ، ٣٠٦).

وقد تباينت مواقف العلماء من القراءتين، فذهب أبو عبيد، وأبو حاتم إلى ترجيح قراءة الجمع (ابن عطية، ١٤٢٢هـ، ٥١١/٤) على اعتباره نعتاً لموصوف مؤنّث وهو أزواج، أَيْ وَأَزْوَاجٌ أُخَرُ مِنْ شَكْلِ ذَلِكَ الْعَذَاب (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ٢٨٧/٢٣).

في حين رجّح الطبريّ ـ مع تصحيحه للقراءتين ـ قراءة الإفراد، بقوله: "وأعجب القراءتين إليَّ أن أقرأ بها: (وآخَرُ) على التوحيد، وإن كانت الأخرى صحيحة؛ لاستفاضة القراءة بها في قرّاء الأمصار، وإنما اخترنا التوحيد؛ لأنه أصحّ مخرجاً في العربية، وأنه في التفسير بمعنى التوحيد" (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٢٢٨/٢).

والذي أميل إليه هو ترجيح قراءة الإفراد؛ لعود الضمير عليه بالإفراد لا الجمع؛ فضلاً عن إجماع أكثر القرّاء عليها.

١١. بين الإفراد وجمع التكسير للكثرة على وزن (فعال) :

جاء ذلك في قوله تعالى: {أَلَيسَ اللهُ بكافٍ عَبدَهُ} (الزُّمَر: ٣٦).

قال الثعالبيّ: "وقرأ حمزة والكسائيّ: (عِبادَهُ) يريد الأنبياء، وأنت منهم يا محمّد أحدُهم، فيدخل في ذلك المؤمنون المطيعون، والمتوكّلون على الله سبحانه" (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٥/ ٩٢).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الإفراد والجمع، فذكر أنّ حمزة والكسائيّ قرأ: (عِبادَهُ) على الجمع (وقرأ بها أيضاً: أبو جعفر، وخلف، ووافقهم الأعمش (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٥٦٢، والأزهريّ،١٩٩١م، ٢/ ٣٣٨، والنيسابوريّ، ١٩٨١م، ٣٨٤)،وقراءة الباقين من السبعة: (عَبْدَهُ) على الإفراد (ينظر: المصادر السابقة).

فالحجة لمن قرأ بالإفراد: أنه قصد بذلك النبي صلى الله عليه وسلم. ودليله قوله تعالى مخاطباً له: {وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ} (الزُّمَر: ٣٦) أي: الأصنام؛ لأنّ قريشًا قالت للنبي - صلى الله عليه وسلم - أمَا تخاف أن تختبلك آلهَتُنَا بِسَبِّك إيّاها؟ فأنزل الله: أليس الله بكافٍ عبدَه محمدًا صلى اللَّه عليه وسلّم ؟

والحجة لمن قرأ بالجمع: أنّه أراد بذلك: كفاية الله لجميع أنبيائه؛ لأنّ كلّ أمّة قد كادت نبيَّها، كما كِيدَ محمدٌ عليه السلام، فدخل في الجملة معهم (ابن خالويه،١٤٠١هـ، ٣٠٩ـ ٣١٠، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٦/ ٩٥).

ويرى بعض علماء الاحتجاج للقراءات، أنّ الإفراد في الآية قد يُراد به الجنس، وقد ينوب الواحد عن الجمع فيكون المعنى كمعنى القراءة الأولى (الشيرازي، ١٩٩٣م، ١١١٠/٣).

وقد اختلف موقف العلماء من القراءتين، فاختار أبو عبيد قراءة الجمهور (الشوكاني، ١٤١٤هـ، ٤/ ٥٣٣)؛ لأنّ الآية خطابٌ للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم، بدليل كاف الخطاب بعدها، في قوله: (ويُخَوِّفونَكَ)، فيكون تقدير الآية: أليس اللهُ بكافيك؟ (الشيرازيّ، ١٩٩٣م، ٣/ ١١١٠).

في حين استصوب الطبريّ كلتا القراءتين، معلِّلاً لذلك بقوله: "والصواب من القول في ذلك أنّهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار. فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب لصحة مَعْنَيَيْهَا واستفاضة القراءة بهما في قَرَأَةِ الأمصار" (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٢١ / ٢٩٣ـ ٢٩٤).

ويبدو لي أنّ قراءة الجمهور بالإفراد هي الراجحة؛ لكونها أكثر تناسباً مع سياق الآية التي نصّت على خطاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم وحده، دون غيره.

١٢. بين جمع القلّة وجمع الكثرة من صيغ منتهى الجموع:

من جموع التكسير التي تدلّ على الكثرة في العربية جمع يسمّى بـ (صيغ منتهى الجموع)، وهو كلّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن، نحو: دراهم ودنانير، وله تسعة عشر وزناً، وكلّها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرّباعيّ الأصول وخماسيّه إلّا (فَعالِل وفَعاليل)، ويشاركها فيهما بعض المزيد فيه من الثلاثيّ (الغلاييني، ٢٠٠٤م، ٢/ ٢٠٧). وسبب تسميتها بصيغ منتهى الجموع، أو أوزان منتهى الجموع، أو أوزان أقصى الجموع؛ لأنّها الأوزان التي تنتهي عندها عمليّة الجمع فيما لو تكرّرت (الأنطاكي، ١٩٧٥م،٢٦٤/١). ومن أمثلة ذلك في الجواهر الحسان ما ورد في تفسير قوله تعالى: {فَلَولا أُلقِيَ عليه أَسورةٌ مِنْ ذَهَبٍ} (الزّخرف: ٥٣).

قال الثعالبي: "قرأ الجمهور: (أساوِرَةٌ)، وقرأ حفص عن عاصم: (أسوِرَةٌ)، وهو ما يُجعَل في الذّراع من الحليّ، وكانت عادة الرّجال يومئذ لُبْس ذلك والتّزيُّن به" (الثعالبيّ،

١٤١٨هـ، ١٨٥/٥). أشار الثعالبي في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين جمع القلّة وجمع الكثرة، فذكر أنّ حفصاً عن عاصم قرأ: (أسورةٌ) (قرأ بها أيضا: الحسن البصري، ويعقوب الحضرميّ، وقتادة، وأبو رجاء، والأعرج، ومجاهد، وأبو حيوة (الفرّاء، د.ت، ٣/ ٣٥، والأزهري، ١٩٩١م،٢/ ٣٦٦، والأندلسيّ، ٢٠٠١م، ٨/ ٢٤، والدمياطيّ، ٢٠٠٦م، ٣٦٩) وهي من صيغ جموع القلّة، وقرأ الجمهور: (أساوِرَة)، وهي من صيغ منتهى الجموع الدّالّة على الكثرة (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٥٨٧، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ١٥١/٦).

وقد وجّه العلماء كلتا القراءتين، فقال الفرّاء: "من قرأ: (أساورة)، جعل واحدها إسواراً، ومن قرأ: (أَسْوِرَةٌ) فواحدها سِوار، وقد تكون الأساورة جمع أسورة كما يقال في جمع: الأسقية: أساقٍ، وفي جمع الأُكْرِع: أكارِع" (الفرّاء، د.ت، ٣٥/٣). وهذا ما ذهب إليه مكّي بن أبي طالب، إذ ذكر أنّ الحجّة لمن قرأ: (أَسْوِرَةٌ) على وزن (أَفْعِلَة) أنّه جعله جمع (سِوار)، كسِقاء وأسقية، وحِمار وأحمِرَة (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢٥٩/٢). وذكر الصّرفيون أنّ صيغة (أفعلة) من أوزان جموع القلّة، ويطرد في كلّ اسم مذكّر رباعيّ قبل آخره حرف مدّ، نحو: طعام وأطعِمة، ورغيف وأرغِفَة، وعَمود وأعمِدة (الأشموني، ١٩٩٨م، ٤/ ٢٣٣، ابن عقيل، د.ت، ٤/ ٩٧ـ ٩٨). والحجّة لمن قرأ: (أساوِرَة) على وزن (أفاعِلَة) أنّه جعله جمع (إسوار).وذكر أبوزيد الأنصاري أنّه يقال: (إسوار المرأة) و (سِوارُها)، وكان القياس يقتضي أن يكون جمع (إسوار) (أساوير)، كإعصار وأعاصير، ولكن جُعِلَت الهاء بدلاً من الياء، وحذفَت الياء كما جعلوا الهاء بدلاً من الياء في (زنادقة)، ويجوز أن يكون (أساور) جمع (أسورِة)، كأسقية وأساقٍ، ودخلَت الهاء كما دخَلَت في قَشعَم وقشاعمة (القيسيّ، ١٩٨٧م، ٢/ ٢٥٩).

ويرى الرضيّ الأستراباذي أنّ الهاء أو التاء في أقصى الجموع تأتي لتأكيد معنى الجمعيّة، مثل: ملائكة وقشاعمة وصياقلة (الأستراباذي، ٢٠٠٥م، ١٩٠/٢، وأمين آغا، ٢٠٠٧م، ٢٠٦). ويتّضح ممّا سبق من كلام العلماء أنّ (أساورة) ـ على قراءة الجمهور ـ قد يكون جمع (إسوار)، وقد يكون جمع (أسورة) فيكون حينئذ جمع جمع، وهذا ما أكّده الزجّاج بقوله: "ويصلح أن يكون جمع الجمع، تقول: أسورة وأساورة، كما تقول: أقوال وأقاويل، ويجوز أن يكون جمع إسوار وأساورة" (الزجّاج، ٢٠٠٤م، ٤/ ٣١٧). وعلى الرّغم من صحّة القراءتين، فإنّ بعض العلماء ذهب إلى تصويب قراءة الجمهور، قال الطبريّ: "وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي ما عليه قَرَأة الأمصار، وإن كانت الأخرى صحيحة المعنى" (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٦١٩/٢١).

١٣. بين التثنية وجمع التكسير للقلة أو الكثرة:

في قوله تعالى: {إنّما المؤمنونَ إخوةٌ فأصلِحُوا بين أخَوَيكُم} (الحجرات: ١٠).

قال الثعالبي: وقرأ الجمهور: (بين أخَوَيكم)؛ وذلك رعاية لحال أقلّ عدد يقع فيه القتال والتشاجر، وقرأ ابن عامر: (بين إخوتِكم)، وقرأ عاصم الجحدريّ: (بين إخوانِكم)، وهي قراءة حسنةٌ؛ لأنّ الأكثر في جمع الأخ في الدّين ونحوه من غير النّسب: (إخوان)، والأكثر في جمعه من النّسب: (إخوة) و (إخاء)، وقد تتداخل هذه الجموع، وكلّها من كتاب الله) (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٥/ ٢٧١). ألمح الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين التثنية والجمع في قوله: (أخَوَيكُم)، وذكر أنّ جمهور القرّاء قرءوها على التثنية، وقرأها الباقون على الجمع.

والأخ في اللغة: (أصله: أخَوٌ بالتحريك؛ لأنه جمع على آخاء مثل آباء، والذاهب منه واو، لأنّك تقول في التثنية أخَوانِ، ويجمع أيضا على إخوان، مثل خرب وخربان، وعلى إخْوَةٍ وأخوَةٍ... وأكثر ما يستعمل الإخوان في الأصدقاء، والإخوةُ في الولادة) (الجوهريّ، ١٩٨٧م، مادة (أخا)، ٢٢٦٤/٦). وذكر الراغب الأصفهانيّ أنّ الأخ هو: (المشارك آخَرَ في الولادة من الطرفين، أو من أحدهما أو من الرّضاع... ويستعار في كل مشارك لغيره في القبيلة، أو في الدّين، أو في صنعة، أو في معاملة أو في مودّة، وفي غير ذلك من المناسبات) (الأصفهانيّ، ١٤١٢م، ٦٨).

فالحجة لمن قرأ: (أخَوَيكُم) بالياء على أنه: تثنية (أخ) (قرأ بها جمهور السبعة سوى ابن عامر (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٦٠٦، والأزهريّ، ١٩٩١م، ٣/ ٢٤، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٦/ ٢٠٧)؛ لأنّ كلّ طائفة جنس واحد، فردّوه على اللفظ دون المعنى (أبو زرعة، د.ت، ٦٧٦). وذكر أبوعليّ الفارسيّ (الفارسيّ، ١٩٩٣م، ٦/ ٢٠٩) أنّ المراد بالأخوين الطائفتين، لأنّ لفظ التثنية يرد والمراد به الكثرة، كقوله تعالى: (بل يداه مبسوطتان) (المائدة: ٦٤). وقال القرطبيّ في تعليقه على قراءة الجمهور: (فجاء بلفظ التثنية، والضمير في (اقتتلوا) وإن كان ضمير جماعة، فأقلّ الجماعة اثنان في أحد القولين للعلماء) (القرطبيّ، ١٩٦٤م، ٢٩٤/٨).

وعلّل أبوحيّان لقراءة التثنية بقوله: "لأنّ أقلّ من يقع بينهم الشقاق اثنان، فإذا كان الإصلاح لازماً بين اثنين، فهو ألزم بين أكثر من اثنين" (الأندلسيّ،٢٠٠١م، ١١١/٨)، وهذا ما أخذ الثعالبيّ، كما مرّ بنا قبل قليل. ويرى الطاهر بن عاشور أنه: (أُوثِرَتْ صيغة التثنية في قوله: (أَخَوَيْكُمْ)؛ مراعاة لكون الكلام جارٍ على طائفتين من المؤمنين، فجُعِلَتْ كلّ طائفة كالأخ للأخرى) (ابن عاشور، ١٩٨٤م، ٢٤٥/٢٦).

والحجّة لمن قرأ: (إخوتِكُم) بالتاء على أنّه: جمع أخ (قرأ بها من السبعة: ابن عامر وحده) (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٦٠٦، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٢٠٧/٦، وقرأ بها خارج السبعة: يعقوب الحضرمي وأبيّ بن كعب، ومعاوية، وسعيد بن المسيّب، وابن جبير، وقتادة، وأبو العالية، وابن يعمر، وابن أبي عبلة (الدمياطي، ١٩٨١م، ٤١٢، وابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، ٤/ ١٤٨؛ لأنّ الطّائفة جمع وإن كان واحداً في اللفظ، كما قال: {خصمان اختصموا} (الحجّ: ١٩)، وقال ههنا قبلها: {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا} (الحجرات: ٩)، فعبّر عنها بالجمع ولم يقل: اقتتلا، وهذا أسلوب من أساليب العرب في الكلام، قال ابن فارس: "ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجميع والمراد واحد واثنان كقوله جلّ ثناؤه: {وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ} (النور: ٢)، يُراد به واحد واثنان وما فوق" (ابن فارس، د.ت، ١٦١).

أمّا قراءة: (إخوانِكم) بكسر الهمزة، وسكون الخاء، وألف بعد الواو (قرأ بها علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو رزين، وأبو عبد الرحمن السلمي، والحسن، والشعبي، وابن سيرين، والجحدري، وثابت البناني، وحمّاد بن سلمة (ابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، ٤/ ١٨٤، والأندلسيّ، ٢٠٠١م، ٨/ ١١١) جمع (أخ)، وهو قليل في (فَعْل)؛ لأنّ (فِعْلان) يطّرد فيما كان على (فُعال) بالضّم، كغُلام وغِلْمان، أو في اسم على (فُعَل) بضمّ ففتح، كصُرَد وصِرْدان، أو اسم على (فُعْل) بضمّ الفاء أو فتحها واويّ العين الساكنة، كحُوْت وحِيتان، ونار ونِيران (ابن عقيل، د.ت، ٤/ ١٠٧، والحملاوي، ٢٠٠١م، ١٢٠، والراجحي، ٢٠٠٩م، ١١٨).

وقد اختلف موقف العلماء من القراءات الثلاث، فذهب الفرّاء إلى تصويبها جميعاً، إذ قال: "ولم يقل: بين إخوتِكم، ولا إخوانِكم، ولو قيل ذلك كان صواباً" (الفرّاء، د.ت، ٧١/٣)، وتابعه في ذلك الطبريّ إلّا أنّه كره قراءة: (إخوانكم) بالنون، وإن كانت صحيحة من جهة العربية، بحجّة مخالفتها لما عليه قرّاء الأمصار (الطبريّ، ٢٠٠٠م، ٢٩٧/٢٢). في حين ذهب صاحب المبسوط إلى تغليط قراءة: (إخوتِكم) بالتاء على الجمع، إذ قال بعد أن نسب القراءة إلى ابن عامر: "وهو غلط عظيم، وله في قراءته عجائب وتخاليط لا توصف؛ لأنّه لم يكن قرأ بها، وأخذها سماعاً من طريق سقيم ورواية

ضعيفة، وكان أهل الشام ينكرون ذلك عليه، ويقولون فيه أشياء، لا أحبّ أن أذكرها، والله يعفو عنّا وعنه" (النيسابوريّ، ١٩٨١م، ٤١٢ ـ ٤١٣).

والذي أراه هو أنّ القراءات الثلاث كلّها صحيحة، ولا غبار عليها؛ لعدم خروجها عن قواعد اللغة وأصولها، إلّا أنّ جمهور القراء أخذوا بقراءة التثنية من دون قراءتي الجمع، ليشاكلوا بينها وبين الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغَتْ إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إنّ الله يحبّ المقسطين) (الحجرات: ٩)، إذ يلاحظ أنّ ضمير التثنية تكرّر فيها ثلاث مرّات.

١٤. بين جمع التكسير للكثرة على وزن (فُعُل) والإفراد:

في قوله تعالى: {وصَدّقَتْ بكلماتِ ربّها وكُتُبِهِ وكانت مِنَ القانتين} (التحريم: ١٢).

قال الثعالبيّ: "وقرأ نافع وغيره: (وكتابِهِ)، وقرأ أبو عمرو: (وكُتُبِهِ) بضمّ التاء والجمع، وذلك كلُّه مُراد به التوراة والإنجيل" (الثعالبيّ، ١٤١٤هـ، ٤٥٤/٥).

أشار الثعالبيّ في المثال السابق إلى اختلاف القرّاء بين الجمع والإفراد في قوله: (وكُتُبِهِ). فاللفظة على القراءة الأولى جمع كتاب على زنة (فُعُل)، وهذا جمع يطّرد في كلّ اسم رباعيّ على زنة (فِعَال) صحيح اللّام، قبل آخره حرف مدّ، نحو: عِماد وعُمُد، وجِدار وجُدُر (ابن عقيل، د.ت، ٤/ ٩٩).

وقد وجّه العلماء كلتا القراءتين، إذ ذكر ابن خالويه أنّ الحجّة لمن قرأ بالجمع (قرأ بها: أبو عمرو، وحفص عن عاصم، وخارجة عن نافع، ويعقوب الحضرمي (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٦٤١، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٦/ ٣٠٤، والنيسابوري، د.ت، ٤٤٠): أنه شاكل بين اللفظين في الجمع، أي: بين كلمات وكُتُب، وحقق المعنى؛ لأن الله تعالى قد أنزل كتبا وأرسل رسلا. والحجة لمن قرأ بالإفراد (قرأ بها: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي (ابن مجاهد، ١٩٨٠م، ٦٤١، والأزهري، ١٩٩١م، ٧٨/٣، والفارسيّ، ١٩٩٣م، ٦/ ٣٠٤) أنه أراد: القرآن؛ لأن أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم، وآمنوا بها إلّا القرآنَ فإنهم أنكروه فلذلك أفرد. وجمع الرّسل؛ لأنهم لم يُجمِعوا على الإيمان بهم (ابن خالويه، ١٤٠١هـ،١٠٥).

وأشار أبو عليّ إلى أنّ قراءة الجمع في: (وكُتُبِهِ) هو اللّائق بمقام الآية وسياقها؛ لأنّ الموضع يقتضي الجمع؛ لأنّ مريم ـ عليها السّلام ـ قد صَدّقَتْ بجميع كتب الله (الفارسيّ،١٩٩٣م، ٣٠٤/٦). وذكر صاحب حجّة القراءات وغيره من العلماء (أبو زرعة، د.ت، ٧١٥، والأزهري،١٩٩١ م، ٣/ ٧٨، وابن الجوزي، ١٤٢٢هـ، ٣١٢/٤، وأبوحيّان، ٢٠٠١م، ٢٩٠/٨) أنّ قراءة: (وكتابِهِ) بالإفراد، يمكن تخريجها على إرادة معنى الجنس الذي يقتضي الكثرة، كما يقال: كَثُر الدّرهم في أيدي الناس، إذ يراد به جنس الدّراهم، وكما في قوله تعالى: {وَإِن تَعُدّوا نعْمَت الله لَا تُحصوها} (إبراهيم: ٣٤)، فكما أنّ المراد بالنعمة هنا الكثرة، كذلك قوله: (وكتابه) يراد به الكثرة.

أمّا موقف العلماء من القراءتين، فقد اختار أبو حاتم قراءة الجمع؛ لكونها أعمّ، واختار أبو عبيدة قراءة الإفراد؛ لأنّها على إرادة الجنس (الثعلبي، ٢٠٠٢م، ٩/ ٣٥٢)، وهذا ما استحسنه الثعالبيّ في تفسيره (الثعالبيّ، ١٤١٨هـ، ٣/ ١٠٤). ونستنتج ممّا تقدّم أنّ كلتا القراءتين صحيحة، ولا غبار عليها من حيث المعنى، للمشاكلة القائمة بينهما، وهي الدّلالة على الجمع.

١٥. الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكننا الخروج بعدد من النتائج الخاصة والعامّة:

١.١٥ النتائج الخاصّة:

١. اعتمد الثعالبيّ في دراسته لظاهرة الإفراد والجمع على القراءات القرآنية المتواترة لأئمّة القرّاء السبعة المشهورين.

٢. تأثّر الثعالبيّ في بآراء من سبقه من علماء التفسير كابن عطيّة الأندلسي (ت٥٤٢هـ) ؛ ولذلك لا نكاد نجد له في تفسيره رأياً منفرداً.

٢.١٥ النتائج العامّة:

١. كشف البحث عن أنّ اسم الجنس المضاف يدلّ على الكثرة، وهذا ما يغني عن جمعه، كلفظة (كلمة) في قوله تعالى: {كذلك حَقّتْ كلمتُ ربّكَ على الذين فَسَقوا أنّهم لا يُؤمنون} [يونس: ٣٣]، بالإفراد وعدم الجمع؛ لدلالتها على الكثرة.

٢. أوضح البحث أنّ بعض حالات الإفراد قد يُخَرّج على إرادة حذف مضاف، كما في قوله تعالى: {ومنَ الليلِ فَسبّحهُ وأدبارَ السُّجود} [ق: ٤٠]، أي: فسبّحه وقت إدبار السجود.

٣. أكّد البحث أنّ لحوق التاء في أبنية منتهى الجموع يأتي لتأكيد معنى الجمعية، كـ (ملائكة، وقشاعمة، وصياقلة) وكقراءة من قرأ: (أساورة) في قوله تعالى: {فَلولا أُلقِيَ عليه أسوِرَةٌ من ذَهبٍ أو جاء معه الملائكةُ مقترِنين} [الزخرف: ٥٣].

٤. أظهر البحث أن المصدر لا يُجمَع إلّا إذا اختلفت أنواعه، وقد يكون جمع المصدر مراعاة للتطابق اللفظي، كما حدث في: (إصر)، في قوله تعالى: {ويضعُ عنهم إصْرَهم والأغلالَ التي كانت عليهم} [الأعراف: ١٥٧]، بجمع (إصر) على آصار لتطابق لفظة (الأغلال)، التي هي جمع (غلّ).

٥. أبان البحث عن أنّ الاختلاف في أبنية الجموع قد يكون لفروق دلاليّة، كالاختلاف في جمع (أخ) بين (إخوان) و (إخوة)، أو بين (أُسارَى) و (أسرَى)، وقد تتداخل هذه الجموع فيما بينها وكلّها من كتاب الله.

٦. أفاد البحث أنّ الجموع قد يُحمَل بعضها على بعض لغرض دلاليّ، كحمل (أُسارَى) على (كُسالَى)؛ لأنّ الأسير لمّا كان محبوساً عن كثير من تصرُّفه، صار كالكسلان الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرُّفه، فلمّا اشتبها في هذا المعنى حُمِلا في الجمع على بناء واحد وهو (فُعالَى).

٧. قد يُعبَّر عن المفرد أو التثنية بلفظ الجمع، وهذا أسلوب معروف من أساليب العرب في الكلام، وقد يأتي الجمع والإفراد ـ أحياناً ـ بمعنى واحد.

٨. أثبت البحث أنّ ثمّة فرقاً بين اسم الجمع وجمع التكسير، وهو أنّ اسم الجمع مفرد من حيث اللفظ وجمع من حيث المعنى، أمّا جمع التكسير فهو جمع من حيث اللفظ فقط.

١٦. المصادر والمراجع:

الأخفش، أ. ا. س. ب. م.، ١٩٩٠م. *معاني القرآن*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، أ. م.، ١٩٩١م. *معاني القراءات*. الرياض: جامعة الملك سعود.

الأزهري، أ. م.، ٢٠٠٠م. *شرح التصريح على التوضيح*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، ر. ا.، ٢٠٠٥م. *شرح شافية ابن الحاجب*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأشموني، ن. ا.، ١٩٩٨م. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، ا.، ١٤١٢هـ. *المفردات في غريب القرآن*. دمشق: دار القلم.

آغا، ط. ص. أ.، ٢٠٠٧م. *التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراءفي معاني القرآن*. بيروت: دار المعرفة.

الأنباري، أ. ب.، ١٩٩٢م. *الزاهر في معاني كلمات الناس*. بيروت: مؤسسة دار الرسالة.

الأندلسي، أ. ح.، ٢٠٠١م. *البحر المحيط*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنصاري، ا. هـ.، (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. بيروت: المكتبة العصرية.

الأنطاكي، م.، ١٩٧٥م. *المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها*. بيروت: دار الشروق.

الثعالبي، أ. ز.، ١٤١٨هـ. *تفسير الثعالبي المسمى بالجواهر الحسان في تفسير القرآن*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الثعلبي، أ. ا.، ٢٠٠٢م. *الكشع والبيان عن تفسير القرآن*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

جرير، ١٩٨٦م. *ديوان جرير*. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

الجزري، ا.، (د.ت). *النشر في القراءات العشر*. مصر: المطبعة التجارية الكبرى.

الجوزي، ا.، ١٤٢٢هـ. *زاد المسير في علم التفسير*. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوهري، إ. ب. ح.، ١٩٨٧م. *تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت: دار العلم للملايين.

الحديثي، خ.، ١٩٦٥م. *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*. بغداد: مطبعة النهضة.

الحلبي، أ. ا. ا.، (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المصون*. دمشق: دار القلم.

الحملاوي، أ.، ٢٠٠١م. *شذا العرف في فن الصرف*. صيدا: المكتبة العصرية.

حنبل، ا.، ١٩٩٩م. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

خالويه، ا.، ١٤٠١هـ. *الحجة في القراءات السبعة*. الكويت: دار الشروق.

الدمياطي، ش. ا.، ٢٠٠٦م. *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*. لبنان: دار الكتب العلمية.

الراجحي، ع.، ٢٠٠٩م. *منشورات دار النهضة*. بيروت: دار النهضة.

الزبيدي، م. م.، ١٩٧٣م. *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

الزجاج، أ. إ.، ٢٠٠٤م. *معاني القرآن وإعرابه*. القاهرة: دار الحديث.

زرعة، ع. ا. أ.، (د.ت). *حجة القراءات*. مصر: دار الرسالة.

الزركشي، ب. ا. م. ب. ع. ا.، ١٩٥٧م. *البرهان في علوم القرآن*. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

السراج، ا.، ١٩٨٥م. *الأصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الشوكاني، م. ب. ع.، ١٤١٤هـ. *فتح القدير*. دمشق: دار الكلم الطيب.

الشيرازي، أ. ع.، ١٩٩٣م. *الموضح في وجوه القراءات وعللها*. مكة المكرمة: مطبعات المكة المكرمة.

الطبري، م.، ٢٠٠٠م. *جامع البيان في تأويل القرآن*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الطنطاوي، م.، ٢٠١٧م. *تصريف الأسماء*. الكويت: دار الظاهرية للنشر.

الطويل، ا. ر.، ١٩٨٥م. *في علوم القراءات - مدخل ودراسة وتحقيق*. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

عاشور، ا. ا.، ١٩٨٤م. *التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسة للنشر.

عطية، ا.، ١٤٢٢هـ. *تفسير ابن عطية المسمى بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عقيل، ا.، (د.ت). *شرح ابن عقيل*. بابل: مكتبة الكمال.

الغلاييني، م.، ٢٠٠٤م. *جامع الدروس العربية*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

فارس، ا.، ١٩٧٩م. *معجم مقاييس اللغة*. دمشق: دار الفكر.

فارس، ا.، ٢٠١٣م. *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*. المنصورة: دار اليقين.

الفارسي، أ. ع.، ١٩٩٣م. *الحجة للقراء السبعة*. دمشق: دار المأمون.

الفاكهي، ج. ا.، ١٩٩٦م. *شرح الحدود النحوية*. بيروت: دار النفائس.

الفرّاء، (د.ت). *معاني القرآن*. بيروت: دار السرور.

الفراهيدي، ا. ب. أ.، ١٩٨٨م. *العين*. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

الفيومي، أ. ب. م.، ١٩٨٧م. *المصباح المنير*. لبنان: مكتبة لبنان.

القرآن، ا. ف. ع.، ١٩٧٤م. *جلال الدين السيوطي*. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

القرطبي، أ. ع. ا.، ١٩٦٤م. *الجامع لأحكام القرآن*. القاهرة: دار الكتب المصرية.

الكتاب، ١٩٨٨م. *سيبويه*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الكفويّ، أ. ا.، ١٩٦٧م. *الكليات*. دمشق: (د.مط).

اللبدي، م. س.، ١٩٧٨م. *أثر القرآن والقراءات في النحو العربي*. الكويت: دار الكتب الثقافية.

مالك، ا.، (د.ت). *شرح الكافية الشافية*. مكة المكرمة: مركز جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

مالك، ا.، ١٩٦٧م. *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. بيروت: دار الكتاب العربي.

المبرد، (د.ت). *المقتضب*. بيروت: عالم الكتب.

مجاهد، ا.، ١٩٨٠م. *السبعة في القراءات*. مصر: دار المعارف.

محيسن، م. س.، (د.ت). *الهادي في شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها*. بيروت: دار الجيل.

منظور، ا.، ١٤١٤هـ. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

النحاس، أ. ج.، ٢٠٠٥م. *معاني القرآن*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النيسابوري، أ. ا. م.، (د.ت). *صحيح مسلم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

يعيش، ا.، (د.ت). *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.

Original Article |DOI : https://doi.org/10.14500/kujhss.v4n2y2021.pp171-181